استراتيجيات التعامل الامريكي مع العراق بعد 2003

ا.د مثنى علي المهداوي(*)

من المعروف ان الولايات المتحدة الأمريكية اتخذت قرار الحرب على العراق عام 2003 وفق نموذج القرار المرن ، الذي يترك مرونة كبيرة للدولة في تعديل قرارها الذي اتخذته . ولذلك فان الولايات المتحدة الأمريكية استطاعت ان تعدل وتتراجع عن الكثير من الخطوات التي اتخذتها في العراق بعد تغيرات نيسان 2003 ، منذ الاشهر الاولى للتغيير والى الان .

كما انها غيرت استراتيجياتها في التعامل مع العراق مع تغير الظروف على الارض ، وبما يتكيف مع المستجدات التي تواجهها داخل وخارج العراق ويحقق مصالحها ، وعلى العموم فان الاستراتيجية الامريكية في العراق كانت ترمي في بداية الامر بعد حرب 2003 الى ترتيب الاوضاع بعد هذه الحرب ، فضلا عن انهاء ملفات عالقة تعود الى حقبة النظام السابق، وفي ذات الوقت اكتشاف الوضع في العراق على ارض الواقع، مع جمع اكبر قدر من المعلومات لصياغة الاستراتيجية اللاحقة التي تنفذ في العراق. الا ان عدم وجود استراتيجية امريكية محددة في التعامل مع العراق بعد الحرب عام 2003 انعكس سلبيا على الوضع الامني العراق.

ان البحث في استراتيجيات التعامل الامريكي مع العراق بعد 2003 ينطلق من فرضية مفادها (ان استراتيجيات الولايات المتحدة الأمريكية في التعامل مع الاوضاع في العراق بعد 9 نيسان اثرت بصورة مباشرة على الوضع الامني في العراق، وان اثار السياسات الامريكية في العراق على الجانب الاستراتيجي الامني اثرت على كل

(*) كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد.

جوانب الحياة الاخرى في العراق، وان هذا التاثير للسياسات الامنية الامريكية في العراق سوف يستمر مستقبلا).

ولذلك يحاول هذا البحث الاجابة عن تساؤلات مفادها، ماهي الاستراتيجيات الامنية الامريكية التي طبقت في العراق بعد 2003، وكيف اثرت الاتفاقية العراقية – الامريكية على الوضع الامني العراقي، ولماذا استمرت السياسات الامنية الامريكية تؤثر على العراق، وماهي الاثار الاستراتيجية للسياسات الامنية الامريكية غير المباشرة على العراق.

اولا: استراتيجيات التعامل الامني الامريكي مع العراق بعد حرب 2003

سقط النظام السياسي العراقي السابق في 9 نيسان/ابريل بعد عشرون يوم من القتال، وكانت تقع على الولايات المتحدة المسؤولية الامنية في العراق على وفق القانون الدولي واتفاقية جنيف 1949 في حماية الحدود الدولية للعراق، والحفاظ على امنه الداخلي.(1)

وقد رافق الاجتياح الامريكي للعراق عمليات نهب وسلب وتدمير وحرق واسعة النطاق لم تسلم منها جهة او قطاع ، في ظل غياب اي مظهر كان من مظاهر السلطة، وتم فتح الحدود الدولية للعراق لتشهد اكبر موجة استباحة من قوى الارهاب ، ثم كانت عمليات التصفية والقتل والانتقام . ولم يجر حتى الان كشف او حساب مالي للممتلكات المدمرة او المنهوبة او المحروقة او تلك التي جرى تهريبها خارج الحدود، ومن غير الممكن عمليا اجراء ذلك لسعة وتنوع التدمير الهائل الذي طال كل مكان.(2)

فبعد 9 نيسان / ابريل 2003 بدأت عمليات سلب ونهب واسعة النطاق في بغداد وبعض المدن الأخرى، وقد نقلت هذه العمليات للعالم كله عبر شاشات التلفاز اذ قام الجيش الأمريكي بحماية مباني وزارتي النفط والداخلية فقط ومن ضمنها المخابرات العراقية وبقيت المؤسسات الأخرى كالبنوك ومشاجب الأسلحة والمنشآت النووية والمستشفيات بدون أي حماية وعزى قيادات الجيش الأمريكي ذلك إلى عدم توفر

العدد الكافي لجنودها لحماية المواقع الأخرى . ومن السرقات التي حصلت وكان لها دورا بارزا في الأوضاع الامنية في العراق بعد 9 ابريل / نيسان 2003 كانت سرقة آلاف الأطنان من الذخيرة الحربية من معسكرات الجيش العراقي، وسرقة مركز للأبحاث النووية في التويثة والتي كانت تحتوي على 100 طن من اليورانيوم .(3)

وكان على الولايات المتحدة تحمل المسؤولية الامنية في العراق بموجب كل القوانين والاعراف الدولية، لاسيما بعد ان اعترفت الامم المتحدة فيما بعد اعترافا كاشفا بصورة رسمية باحتلال الولايات المتحدة وبريطانيا للعراق بصدور القرار 1483 في 22 مايو / ايار 2003 ، والذي سلم بالصلاحيات والمسؤوليات والالتزمات المحددة بموجب القانون الدولي المنطبق على هاتين الدولتين بوصفهما دولتين قائمتين بالاحتلال تحت قيادة موحدة اسماها القرار (السلطة) . وبعد ان اشار القرار الى ملاحظة رسالة هاتين الدولتين في 8 مايو / ايار 2003 الى رئيس مجلس الامن من الممثلين الدائمين للمملكة المتحدة والولايات المتحدة لدى الامم المتحدة . (4)

وقد كان لتدمير البنية العسكرية العراقية بعد الحرب الامريكية على العراق 2003 اثر كبير على الوضع الاستراتيجي والامني العراقي ، لاسيما بعد قرار الحاكم المدني الامريكي (بول بريمر) حل الجيش العراقي. اذ عاشت البلاد فراغ قوة مما شجع على البحث عن بدائل لقوة الدولة ، وكانت احدى هذه البدائل تشكيل مليشيات مسلحة، فضلا عن المليشيات التي كانت موجودة خارج العراق قبل تغيرات ابريل/نيسان 2003. كما افرز الفراغ الامني في العراق ظاهرة وجود الشركات الامنية الخاصة التي كان يعمل بها الالاف من العناصر الاجنبية.(5) على الرغم من عدم وجود احصائية دقيقة عن عدد هذه الشركات وعدد العاملين بها وجنسياتهم، ونسبة تواجدهم ارتفاعا وانخفاضا في كل عام منذ 2003.

ومن الصعب تحديد تاريخ بداية اعمال العنف في العراق بعد الحرب الامريكية 2003، ولكن هناك احداث امنية مثلت تدهورا امنيا ملحوظا في العراق مثل التفجير الذي حدث في 19 اغسطس/آب 2003، والذي طال بعثة الامم المتحدة العاملة في بغداد وذهب ضحية هذا الانفجار مبعوث الامين العام (سيرجوا ديمللو)، وادى

ذلك الى تحجيم الدور الاممي في العراق ونقل بعض نشاطات المنظمة الدولية الى دول الجوار العراقي مثل الاردن . وقد دفعت هذه الظروف الادارة الامريكية لتمسك بزمام الامور السياسية والاقتصادية والانسانية في العراق مع تهميش واضح للمنظمة الدولية.(6) وتبع هذا التفجير بايام قليلة تفجير اخر في مدينة النجف استهدف اية الله محمد باقر الحكيم في 29 اغسطس/آب 2003، ومع ان هناك عدة تفجيرات انتحارية حدثت في مدن مثل كربلاء والكاظمية ، الا ان العنف تصاعد بصورة كبيرة جدا بعد تفجيرات سامراء في فبراير / شباط 2006، اذ بدأت عمليات القتل على الهوية والتهجير في المناطق المختلطة في العراق.(7)

ونتيجة التصاعد في اعمال العنف تغيرت الاستراتيجية الامنية الامريكية في العراق اكثر من مرة ، وادخلت على جانبها التكتيكي والعملياتي تغيرات كثيرة منها ما جاءت به (الاستراتيجية القومية للنصر في العراق) التي صدرت عام 2006، والتي رفضت وضع جدول زمني للانسحاب ووضعت ضرورة كسب الحرب وتحقيق النصر بشتى الوسائل. وبحلول خريف عام 2006 وجد معظم اعضاء الادارة الامريكية ان من الضروري ادخال فارق دقيق على المعنى، وفي نهاية السنة وبعد الكثير من الانتقادات في الداخل الامريكي فضلا عن الخارج اصبح القادة الامريكان مستعدون لوصف الحالة في العراق بـ(لا نربح ولا نخسر). ومع استمرار تطور الاحداث الامنية والسياسية في العراق بشكل مضطرد قدم الرئيس الامريكي بوش الابن في يناير/كانون الثاني 2007 ما عرف بالاستراتيجية الامريكية الجديدة في العراق، وهي استرايجية قائمة على خطين متوازين العسكري الذي فحواه زيادة القوات الامريكية المتواجدة في العراق ولاسيما في المناطق الساخنة، ومساعدة القوات العراقية في شن عمليات كبيرة في هذه المناطق. مع التركيز على اهداف رئيسة وهي: تسريع وتيرة بناء قوات الامن العراقية ونقل المسؤولية الامنية الى الحكومة في بعض المحافظات العراقية وزيادة عدد القوات الامريكية في العراق والتقليل من دخولها في مواجهات في المناطق الساخنة. والخط الآخر هو اجراء اصلاحات داخلية يرافقها توسيع نشاط الخدمات المقدمة من داخل المدن لاحداث تغيير اقتصادي واجتماعي في الداخل العراقي. وبتاريخ 14

فبراير/شباط 2007 شرع بتنفيذ خطة (امن بغداد) والتي عرفت بـ(خطة فرض القانون) وقد ترافقت هذه الخطة مع الاستراتيجية الامريكية الجديدة في العراق كونها شكلت الآلية الجديدة لانجاح تلك الاستراتيجية في العراق بعد تعثرها بسبب العنف الطائفي المتصاعد.(8)

كما عملت الولايات المتحدة على تسليح العشائر تحت ما يسمى بمجالس الصحوة، ويرى البعض ان هذه الاستراتيجية عملية ترميم لقرار حل الجيش العراقي، الا ان هذه الاستراتيجية اوجدت مشكلة بعد ذلك تمثلت في كيفية دمج عناصر هذه الصحوات في القوى الامنية العراقية.(9)

اذ ان هذه الصحوات ليست ذات فكر او منهج واحد، فهي تشكلت على وفق احد خطوط اربعة، اولها: للقتال ضد القاعدة، وثانيها: دفع خطر المليشيات، وثالثها: طلبا للعمل والرزق باستيعاب اهالي المناطق الساخنة، والخط الرابع: تم تشكيله من قبل القوات الامريكية لقتال الفصائل العراقية المسلحة التي ترفع السلاح بوجه القوات الامريكية، وقامت الاخيرة، من جانبها بتغطية احتياجاتهم المالية والعسكرية، وعدتها عنصرا ضروريا في تامين المناطق التي استولت عليها.(10) وان المرحلة اقتضت تشكيل مثل هذه اللجان والفعاليات لتكون داعما ميدانيا للقوات الامنية، ولكن ولاسباب اقتصادية واجتماعية ذات صلة بعسكرة المجتمع كان لابد ان يكون حجم تلك القوات ومدة نفاذ عملها مرتبطا بصورة مباشرة ودقيقة بالمهمة المكلفة بها بدون اية مبالغة ، وان يراقب عملها بيقضة لكي لا يحصل اي انحراف عن الهدف الذي شكلت هذه اللجان من اجله، واستغرقت في عملها بحيث اصبحت احدى مظاهر العسكرة غير المبررة.(11)

الا ان مثل هذه الحلول الامريكية لم تسهم في ايجاد حل نهائي لمشكلة تدهور الوضع الامني في العراق، اذ ان الولايات المتحدة ابتدأت بناء الدولة في العراق بعد حرب 2003 بحل المؤسسة العسكرية والامنية والاعلامية لتتولى بناء هذه المؤسسات من جديد، وهذا يتطلب بطبيعة الحال كما هو معروف عقود من الزمن لكي تترسخ اسس الدولة، ولذلك لا يمكن ان يكون هناك نظام مستقر خلال حقبة زمنية قصيرة في

العراق. فسياسة الفوضى الخلاقة التي نفذتها الولايات المتحدة في العراق تتطلب وقتا طويلا لتحقيق عوامل الاستقرار.(12)

لاسيما ان سياسات الولايات المتحدة في العراق اسهمت بصورة كبيرة في تعزيز عسكرة المجتمع العراقي ، وترسيخ سياسات العسكرة للانظمة السابقة التي حكمت العراق ، من خلال صياغة القوات العسكرية بهيكل وتنظيم وافراد وقدرات باكثر من الطاقة التي تستوعبها المهمة التي يفترض ان تضطلع بها تلك القوات ، وما يرتبط بذلك من استنفاذ جزء اضافي مهم من موارد البلد دون ان يفاد منه المجتمع اذ انها وضعت في نشاط غير انتاجي . والمبالغة باستخدام وسائل الحماية حول دوائر الحكومة بطريقة تفوق الاحتياج الضروري وفق حده الادنى.(13)

وبرغم التوسع الكبير الذي شهدته المؤسسات العسكرية والامنية، الا ان هذا التوسع كان عدديا ولم تحظ هذه الموسسات بالتدريب الكافي، كما ان اسلوب المحاصصة الذي ساد العملية السياسية بعد 2003 اثر على عمل هذه المؤسسات، فضلا عن تعدد الاجهزة والقيادات في هذه المؤسسات العسكرية والامنية الذي زاد المشكلة تعقيدا . لاسيما وان الجيش العراقي الذي يفترض ان تكون مهمته الاساسية حفظ امن الحدود تحول الى حفظ الامن في الشوارع والمدن ، مما اخل بدوره ، واصبح الاعتماد على القوات الامريكية في مهمة حماية الحدود . (14)

وقد اشرت استراتيجية الامن القومي العراقي 2007 – 2010 هذا التحول في دور المؤسسات الامنية ، الا انها عدته مرحلة مؤقتة ، فقد جاء فيها (يعتمد تشكيل وحجم قوات الامن العراقية على القضاء على التهديدات المحددة ضمن البيئة الاستراتيجية للعراق . في المرحلة الحالية يعتبر التركيز على مهمة دحر الارهاب والقضاء على التمرد من ضمن اهم اوليات قوات الامن العراقية ، بالاضافة الى التهديدات الاخرى وفي هذه المرحلة ستقوم قوات الامن العراقية بتحقيق الاكتفاء الذاتي حتى لا تحتاج قوات الامن العراقية الا الى اقل قدر من المساعدة والاسناد الخارجي لتحقيق مهمتها الاساسية . حالما يستتب الامن في العراق مرة اخرى وينتهي الارهاب والتمرد ، فان قوات الامن العراقية ستنتقل لوضعية الدفاع التقليدي لضمان امن وحماية ارض وشعب العراق بناءاً

على اتفاقيات الامن الاقليمية والدولية . في نفس الوقت فان الشرطة العراقية وقوات الحدود ستنتقل الى مرحلة تعزيز القانون محليا وبشكل تقليدي وتعزيز الدفاع عن الحدود والاراضي العراقية . تركز قوات الشرطة العراقية على الاكتفاء الذاتي للشرطة المحلية ماعدا حالات الطوارئ التي تتطلب تعزيزات من قبل الشرطة الوطنية والقوات المشتركة العراقية. يجب الا تبدو قدرات القوات العراقية المشتركة كتهديدات لجيران العراق).(15)

مع ذلك فان المشكلة التي اوجدتها السياسات الامنية الامريكية فيما يتعلق ببناء قوات الامن العراقية تبدو اكبر من ان تحل بحقبة قصيرة ، وسوف تحتاج لخطوات متعددة من اجل تجاوز السلبيات التي كانت السياسات الامنية الامريكية ورائها بشكل او اخر .

ثانيا : اثر الاتفاقية العراقية – الامريكية على الوضع الامني العراقي

مثل اعلان (مبادئ العلاقة طويلة الامد بين العراق والولايات المتحدة) الموقع من رئيس الوزراء العراقي السابق نوري المالكي والرئيس الامريكي الاسبق جورج بوش الابن بتاريخ 26 نوفمبر/تشرين الثاني 2007 بداية مرحلة مهمة في العراق بعد الحرب الامريكية 2003. وقد اشار الاعلان في فقراته الختامية الى "انه من الضروري الربط بين التمديد الاخير لقرار مجلس الامن وبين الاشارة الى انهاء وضع العراق ضمن الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة وان هذا الربط يشكل مقدمة ضرورية لموافقة العراق على تمديد بقاء القوات متعددة الجنسيات لعام اخر فقط". وكما اشار الاعلان الى رغبة البلدين في تكوين علاقة تشمل مجالات متعددة ياتي في مقدمتها التعاون في المجالات السياسية، والاقتصادية، والامنية وانطلاقا مما جاء في الاعلان فان طبيعة الاتفاقات يجب ان تكون شاملة وليست قاصرة على الجانب العسكري وشموليتها تتمحور حول مجمل العملية السياسية ودعمها جهود المصالحة الوطنية وتمكين العراق من تعزيز مكانته في المنظمات والمؤسسات والمحافل الدولية. وبعد ذلك بدات في اواخر فبراير/شباط 2008 المفاوضات بين العراق والولايات المتحدة من اجل عقد

اتفاقية بين البلدين ، وكان من المفترض ان يتم توقيع الاتفاق قبل يونيو / تموز 2008 وهذا يعني انه كان امام المفاوضين خمسة اشهر فقط للتوصل الى اتفاق ، وهي مدة قصيرة لهكذا مفاوضات تتعلق بمصير بلد مثل العراق ، ولذلك لم يتم التوصل الى اتفاق في المدة المحددة ، وبعد ذلك وقع اتفاقين مع الولايات المتحدة اتفاق الانسحاب والاطار الاستراتيجي ، وكانت قضية الامن في العراق اهم قضية اثارت شواغل الراي العام الشعبي وحتى بعض الجهات السياسية حول مدى امكانية ان يسهم الاتفاق الذي عقد مع الولايات المتحدة في حل المشكلات المتعلقة بهذه القضية.(16)

وفي يناير / كانون الثاني 2009 دخلت الاتفاقية العراقية– الامريكية حيز التنفيذ، وهي اتفاقية عول عليها كثيرا لانهاء الوجود الامريكي في العراق، ولتكون اداة تخرج العراق من وضعه القائم تحت الرقابة الدولية بالفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة الى دولة تمتلك قرارها من غير رقابة او وصاية ، فيما ارادتها الولايات المتحدة وسيلة لاخراج قواتها من ارض الاضطراب مناطق امنة تتمركز فيها دون ان يكون في نقل القوات تفريط في المصلحة الامريكية العليا او الاهداف الاستراتيجية الامريكية الاساسية . (17)

ان هذه الاتفاقية لم تحقق للجانب العراقي في وقتها الهدف الاساس منها ، وان تحقق هذا الهدف بعد ذلك ، وهو اخراج العراق من طائلة احكام الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة ، والذي اخضع العراق له بسبب دخوله الى الكويت في اغسطس / اب 1990 ، على الرغم من سيطرة الولايات المتحدة على مجلس الامن . لاسيما اذا علمنا ان الولايات المتحدة استنفذت اغراضها من تطبيق احكام الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة ، وذلك عن طريق احتلالها للعراق وفرض القرار (1483) في العام 2003 والذي صدر ضمن الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة وشرعن الاحتلال الامريكي للعراق . كما ان هذه الاتفاقية لم تستطع انهاء مشكلة كبيرة في العراق تسبب بها الاحتلال الامريكي وهي جعل العراق ساحة رئيسة وجبهة في محاربة الارهاب . (18)

اذ ان للارهاب ابعاد دولية ، لاسيما اذا ما كان يتميز بصفة اجنبية ، وترجع هذه الابعاد الدولية الى التداخل الكبير والمعقد الحاصل في عالمنا المعاصر بين المصالح والاهداف وتاثير المصالح الدولية بالاحداث المحلية.(19)

ومكافحة الارهاب تتطلب استراتيجية امنية مشتركة، الا ان هذه الاستراتيجية لا تاتي من فراغ بل يسبقها وضع سياسة عامة تحدد اهدافا واضحة ومحددة تترك للاستراتيجية مهمة تحقيقها، وتستعين على ذلك بالتخطيط الدقيق المتعقل والمتبصر القائم على تحديد محاور خاصة ووضع خطط بعيدة ومتوسطة وآنية لتحقيق الهدف النهائي في مكافحة الارهاب. فالهدف والاستراتيجية والتخطيط هي حلقات ثلاث مترابطة في سلسلة واحدة تحيط وتحاصر الارهاب للحد من تفاقمه، ثم قمعه، ثم منعه والوقاية منه.(20)

فمع الاقرار بوجود اسباب متعددة لبروز ظاهرة العنف والارهاب بعد الحرب الامريكية على العراق 2003 ، الا ان ابرز هذه الاسباب هي :- (21)

1 – سياسة الفوضى الخلاقة التي طبقتها الولايات المتحدة في العراق بعد الاحتلال ، فقد اسهمت القوات الامريكية بصورة غير مباشرة باعمال العنف عن طريق الاستخدام المفرط للقوة ، اذ ان تعميم القوة في العراق من قبل القوات الامريكية قد ساعد في بسط نفوذها .

2 – دخول قوى ومجاميع مسلحة الى العراق استغلت فرصة الفوضى وضياع النظام التي تسببت بها الحرب الامريكية ، للقيام باعمال تخريب وانتقام مدروسة .

3 – التدخل الدولي والاقليمي في شؤون العراق الذي اضحى بفعل السياسة الامريكية ساحة صراع لمختلف القوى الطامعة والعدوة .

4 – تلاقي الاهداف بين القوى المعادية والارهاب على تدمير العراق ومخطط التفتييت للبلد.

5 – تداخل الملف الامني بين قوات الاحتلال والجهات العراقية ، فضلا عن الدور السلبي للقوات الامريكية في بناء الاجهزه الامنية العراقية على اساس المحاصصة .

6 – التصرفات غير المنضبطة للقوات الامريكية وهي تجوب الشوارع ادت الى تداعيات كان لها دورا كبيرا في العنف الذي ساد العراق .

لقد استطاعت الولايات المتحدة عن طريق وجودها في العراق توظيف موضوع الحرب على الارهاب لاعلان حرب استنزاف ترمي الى تدمير القوى المعارضة ، سوى كانت هذه المعارضة جماعات ارهابية او حتى جهات اخرى مدعومة اقليميا ودوليا ، في بلد مثل العراق يمثل موقعا جيوستراتيجيا مهما ، وذلك من اجل تعزيز الهيمنة الامريكية على العالم . (22)

وقد وضحت استراتيجية الامن القومي العراقي 2007 – 2008 هذا الصراع بين الولايات المتحدة والجماعات المعادية لها على ارض العراق بالنص (يمثل التحدي الاخر بنمو الجماعات الارهابية التي تتبنى فكرا تكفيرياً منحرفاً في المنطقة والعالم . لقد وجدت هذه المجموعات في الفراغ الامني الذي اعقب سقوط النظام فرصة للامتداد والتوسع ، كما استغلت وجود القوات الاجنبية والشعور المعادي لامريكا في الدول العربية والاقليمية للحصول على مزيد من الدعم في المنطقة) . (23)

ان الوضع العراقي وازمته دلت على وجود تدخلات خارجية ، واتخذت في عام 2009 منحى تصاعدي في العلاقة مع بعض دول الجوار كون بعض عمليات العنف قد هزت الوضع العراقي الامني اذ سعت الى احداث تقويض سياسي عبر استهدافها لرموز ومواقع السيادة ، وبسبب من الكلف البشرية التدميرية العالية ولما مثلته من اختراق امني ضرب في مناطق بالغة الدقة ، ولانها جاءت على تراكم طويل من سجل تسهيل عمليات القتل والتفجيرات واشاعة اجواء اللااستقرار والتي غالبا مايكون منشأها جوار العراق. وتتباين دول الجوار بشان مبررات تدخلها في العراق، فتوجه البعض كان يحكمه مخاوف من انسحاب ما يجري في العراق من اعمال عنف سياسي الى بلدانهم، ومن بروز وصعود الهويات الفرعية عرقية وطائفية وانسحاب ازمتها الى بلدانهم، والاكثر منه ان بعض الدول لازالت تتوجس من استمرار الانقسامات السياسية في العراق. وقابل الاسباب الخارجية الدافعة نحو المحاصصة في الشان السياسي العراقي اسباب اخرى وهي الاسباب الداخلية، ولعل مظاهر هذه الاسباب تتمثل بتبادل

الاتهامات ومحاولات التسقيط السياسي المتبادل داخل الطبقة السياسية ، وهذه الاسباب يسرت التدخل الاقليمي . (24) مما اسهم بصورة كبيرة في تعقيد المشكلات الامنية في العراق وصعوبة ايجاد حل لها ، اذ اصبح للبعد الخارجي دور كبير في هذه المشكلات .

ولذلك واجهت الولايات المتحدة في العراق متاعب حقيقية، اذ اصبحت في حالة ارباك شديدة ازاء ملفات اضطراب الامن في البلاد، والمشروع السياسي ومدى القدرة على التحكم في مساره، وان هذا المعطى يبدو جوهريا بعد ان ازدادت التكلفة المادية والبشرية لدخول القوات الامريكية للعراق. فقد دخلت الولايات المتحدة العراق لتحقيق اهدافها المعلنة وغير المعلنة، والتي بدورها ووفقا للمفهوم الامريكي تؤدي الى احكام السيطرة المطلقة للولايات المتحدة على مقدرات منطقة الشرق الاوسط دون ان تدرك حجم المخاطر التي تنتظرها في العراق ، وما يمكن ان ينطوي عليه هذا التدخل من تكلفة سياسية وعسكرية . فقد اخفقت الولايات المتحدة في فهم الواقع السياسي العراقي، وهو ما انعكس لاحقا على معظم قراراتها في العراق ، ومن هذه القرارات تطبيق استراتيجية المحاصصة كخيار وحيد لاقامة التوازنات السياسية في العراق الجديد، وقد مهدت الطريق بذلك الى رفع وتيرة المشاحنات بين مختلف الفصائل السياسية، ونتيجة السياسات الخاطئة للادارة الامريكية في العراق كثرة التدخلات من دول الجوار في العراق، وساعد عدم الاستقرار الموجود في العراق دول الجوار في تنفيذ اهدافها تجاه العراق، لاسيما الدول المجاورة التي تسيطر حالة العداء على علاقاتها مع الولايات المتحدة.(25) وبذلك فان السياسات الامريكية حولت العراق الى ساحة لصراعات دول اقليمية فيما بينها في بعض الحالات، ومع الولايات المتحدة في حالات اخرى.

ثالثا: معوقات السياسة الامنية الامريكية في العراق بعد 2003

هناك العديد من المشكلات التي تعد من المعوقات الاساسية لتحقيق الامن الوطني العراقي، واذا كانت هذه المشكلات السبب الرئيس في عدم استتباب الامن في العراق

خلال الحقبة التي اعقبت الحرب الامريكية على العراق 2003 والى الان ، فمن المتوقع ان تبقى هذه المشكلات عقبة رئيسة امام تحقيق الامن في العراق مستقبلا ، ومن هذه المشكلات ما ياتي :-

1 – مشكلة الجماعات المسلحة:

وضحت استراتيجية الامن القومي العراقي 2007–2010 خطورة هذه المشكلة اذ جاء فيها (يعتبر انتشار المظاهر المسلحة غير القانونية للمجاميع المسلحة وعصابات الجريمة المنظمة وغيرها من التهديدات الكبيرة التي يواجهها العراق، كما وتهدد امن المواطن العراقي بشكل مباشر).(26) ولحل المشكلة الامنية وذلك من خلال (27):

(1) السعي للوصول الى اتفاق سياسي واطار تشريعي مناسب ومتوازن لحل تلك الجماعات المسلحة يهدف الى السيطرة على حيازة الاسلحة وانتشارها اضافة الى سلسلة من التدابير الرامية الى بناء الثقة بما فيها قرار تشريعي للعفو العام ينسجم مع معايير العدالة الانتقالية والولاء الوطني.

(2) خلق الظروف الاقتصادية والسياسية التي تسهم في التطبيق بحيث يوازن بين التخلي عن السلاح والموقع الاجتماعي الجديد كعامل مشجع لاعادة الدمج.

(3) تبني حكومة العراق بمساعدة المجتمع الدولي والامم المتحدة والالتزام المتبادل في وثيقة العهد الدولي برنامجا شاملا وتغطية مالية معقولة ومتوازنة يرمي الى حل المليشيات ونزع سلاحها وتأهيلها واعادة دمجها في مؤسسات الدولة المدنية بالاعتماد على التجارب الدولية لمرحلة ما بعد النزاعات.

(4) تعزيز الاصلاحات الاقتصادية لتوفير الظروف المؤاتية التي من شأنها تطوير البرامج المتعلقة باعادة دمج الجماعات المسلحة غير القانونية) وهذه النقاط التي جاءت في استراتيجية الامن القومي العراقي توضح ان هذه المشكلة التي واجهت السياسة الامنية الامريكية في العراق لها ابعاد متعددة سياسية، واقتصادية، واجتماعية، فضلا عن المشكلة الامنية .

لقد شكلت هذه الجماعات المسلحة علامة فارقة في هيكل القوة العراقي المعاصرة بعد ان دخلت في صراع مع جماعت مسلحة اخرى ذات توجهات مختلفة على اسس طائفية، لاسيما في عامي 2006 – 2007. الا ان الاكثر سوءاً ليس في ذلك فقط، بل في الدعوات الى تقسيم العراق والمدن العراقية على اسس مشابهة لحالة الجماعات المسلحة القائم على الارض، وتفكيك عرى التواصل بين ابناء الوطن الواحد ، وقد اسهم هذا التقسيم في تدعيم تلك الرؤى التي تنادي بتقسيم العراق الى مناطق ذات خصوصيات طائفية وعرقية متباينة، فقد صادق مجلس الشيوخ الامريكي على بيان سياسي رمزي يتبنى تقسيم العراق لا مركزيا الى مناطق شبه مستقلة ، وقد تقدم بهذا المشروع السيناتور (جوزيف بايدن) نائب الرئيس الامريكي الحالي باراك اوباما.(28)

لقد كانت هذه الجماعات المسلحة في بداية الامر ذات سطوة وقوة تفوق ما لدى القوات المسلحة ، واصبح الشارع في ظلها يكسوه السلاح . وبعد مواجهة القوات الامنية لها اختفت الكثير من عناصرها وانتقلت الى مناطق اكثر امنا ، كما ان قسما منها يستثمر من قبل جهات سياسية للتعبير عن مواقف سياسية في بعض الاحيان.(29)

2 – انتشار السلاح :

مع ان السلاح كان منتشرا في العراق قبل الاحتلال الامريكي 2003 ، الا ان السياسات الامنية الامريكية في العراق اسهمت بصورة كبيرة في زيادة تعقيد هذه المشكلة ، لاسيما بعد عمليات النهب واسعة النطاق التي اعقبت سقوط النظام السابق وشملت كل معسكرات ومخازن العتاد ومعامل التصنيع العسكري. واللافت للنظر ان انتشار الاسلحة في العراق لايشمل فقط الاسلحة الخفيفة او الفردية التي تتطلبها الحاجة احيانا للحماية الشخصية، بل يتعدى الامر ذلك ليشمل الاسلحة المتوسطة واحيانا الثقيلة ، مما ساعد في توسع الجماعات المسلحة غير القانونية . (30)

ان هذه المشكلة التي اسهمت السياسات الامنية الامريكية بدور كبير في تعقيدها، بغض النظر عما اذا كان هذا الدور مخطط له او حدث كنتيجة طبيعية للحرب الامريكية، سوف تتطلب خطوات طويلة من الحكومة العراقية من اجل ايجاد الحلول لها .

3 – ضعف بناء القوات الامنية العراقية:

بينت استراتيجية الامن القومي العراقي 2007 – 2010 الحاجة المتزايدة لتجهيز قوات الامن العراقي ، اذ جاء فيها (تزداد قوى الامن بمختلف صنوفها قوةً وخبرةً وعدداً ، كما وتظهر الظروف الحاجة الاكبر لتلك القوى لفرض القانون وحماية المواطن وممتلكاته وحدود العراق مما يتطلب (31):

(1) تأمين وتأهيل الاكاديميات والمؤسسات التدريبية واعتماد سياسة تطوع تؤمن تمثيل الطابع الديمغرافي للعراق .

(2) استكمال المنظومة اللوجستية للقوات المسلحة .

(3) استكمال التجهيز بما في ذلك قدرة النيران الساندة والقوة الجوية .

(4) استكمال القدرات الاستخبارية .

(5) استكمال قدرات مكافحة الارهاب).

ولكن الواقع يظهر ان المنظومة الامنية تحتاج لدعم جوانب عديدة منها:(32)

أ _ التسليح الثقيل .

ب _ الطيران بكافة انواعه .

وقضية ضعف تجهيز الجيش العراقي وخاصة سلاح الجو تتحمل الولايات المتحدة جزء كبير من مسؤوليته، ولكن الادارة الامريكية تحكم سياستها التسلحية عوامل عدة تتعلق برؤيتها الاستراتيجية لتوازنات القوى العالمية، ولمنطقة الشرق الاوسط والتوازنات التي تحكم العلاقات بين اطرافه ومدى قرب ام بعد اي طرف وتوافقه مع متطلبات المصلحة الامريكية وهذا ما يمكن ان نطلق عليه البعد

الاقليمي الذي تشكل اسرائيل احد متطلباته ، فضلا عن المستوى الخاص بالعراق واهميته وكيفية الحفاظ على المصالح الامريكية كون العراق يمثل استثمار على المدى الطويل للولايات المتحدة من عدة وجوه كأمن الطاقة وموقعه الجيوستراتيجي الذي يمثل عقدة ارتباط عالية القيمة في صراع الولايات المتحدة للحفاظ على الهيمنة والنفوذ والانفراد ، لذلك تسعى الولايات المتحدة على ابقاء قدرتها بالامساك بمعادلة التوازنات السياسية في العراق.(33)

ان اعادة البناء المهني والوطني للقوات المسلحة العراقية بصنوفها الاساسية الثلاثة (الجوية والبحرية والبرية) ومؤسساتها ودوائرها ومدارسها الاختصاصية والفنية والتدريبية والوصول بها الى مستوى قدرة الدفاع عن العراق وردع مخاطر العدوان الخارجي والداخلي عنه يمثل ضرورة قصوى ، لمعالجة المشكلات التي اوجدها الاحتلال في هذا الجانب ويتطلب ذلك الاهتمام بما يأتي :-

- التحديد الواضح لمفهوم المؤسسة العسكرية والغاية منها .
- تثبيت مبادئ عمل المؤسسة العسكرية .
- تأهيل القيادات وهيئات الركن .
- اعداد نظام معركة القوات المسلحة .
- تخطيط سياسة التسلح والتجهيز .
- اقرار نهج التدريب .

ان مفهوم المؤسسة العسكرية على الصعيدين السياسي والشعبي ، يجب ان تسود بانها تلك المؤسسة الوطنية التي يتطوع فيها ابناء الشعب من دون تمييز للدفاع عن البلاد ، وهي بعيدة عن الشبهات . (34)

وفي مجال التسلح والتجهيز ، يجب التخطيط لتنويع مصادر استيراد الاسلحة والمعدات والاعتدة ، لتحرير صفقات الاسلحة من التبعية لمصدر واحد ، والتي تعني تقييد كفائة القوات المسلحة العراقية وتطويرها . ويجب ايضا ان تعيد الدولة الحياة الى التصنيع العسكري لتقليص مساحة الاعتماد على الدول الاجنبية . اما ما يتعلق باقرار نهج التدريب فهو الاخر ينبغي تحريره باعادة تاسيس وتاهيل الكليات العسكرية

ومدارس ومراكز ومعاهد الصنوف . ان واجب الجيش هو الدفاع عن البلاد لذلك انظاره دائما نحو الحدود ، يرصد محاولات التجاوز ، ولا يلتفت الى الوراء نحو الداخل لان امنه واستقراره مسؤولية المؤسسات الامنية واجهزة الشرطة . لكن بعد الاحتلال الامريكي وقراراته بحل الجيش ، لم يعد العراق قادرا على الدفاع عن نفسه ازاء التهديد الخارجي او ضبط الامن الداخلي ، وتعقدت المشكلات الامنية في العراق بشكل كبيرة نتيجة السياسات الامنية الامريكية في هذا المجال ، واضطرت الادارة الامريكية الى تشكيل وحدات على انها نواة الجيش العراقي ، ولم يتجاوز تسليحها الاسلحة الخفيفة وكلفت بواجبات الامن الداخلي ، ثم توسع حجم الجيش العراقي الى العديد من الفرق ، وبقيت منشغلة بقضايا الامن الداخلي وبقي تسليحها وتجهيزها وتدريبها وقيادتها ومجمل اوضاعها العامة لاسباب كثيرة ، قوة لا تستطيع حتى القيام بواجبات الامن الداخلي . ان هذه الحالة قد تغيرت . مع تأهيل مؤسسات الشرطة والامن لاستلام واجبات الامن والاستقرار الداخلي في المدن والقصبات والقرى كافة . فالجيش يجب ان لا يكلف بواجبات الامن الداخلي ، الا اذا اقتضت الضرورة القصوى ، عندما تفقد مؤسسات الشرطة والامن السيطرة ، وان يعود الجيش باسرع مايمكن الى ثكناته . فمن المؤكد ان اشغال الجيش بمشكلات الامن الداخلي ، لاسيما اذا تكرر الحالة بحقب متقاربة ، يؤدي الى مخاطر كبيرة ، اهمها تراجع ثقة الشعب بالجيش . ثم ان اشغال الجيش بمشكلات الامن الداخلي ، يكون في النهاية على حساب جاهزيته وكفائته الميدانية في مواجهة العدو . (35)

كما ان الولايات المتحدة اهملت الجانب التدريبي للجيش العراقي وافتقاره لمعسكرات دائمية للوحدات لاجراء التدريب ، لان غالبية وحدات الجيش العراقي تسكن الشوارع على شكل سيطرات امنية او القيام بالواجبات الامنية لذلك لا يتيسر الوقت والمكان لاجراء التدريب العسكري على وفق الاسس العسكرية . ولم تكن الولايات المتحدة جادة في بناء جيش حقيقي في العراق بعد 2003 . (36)

4 – ضعف الجانب الاستخباراتي :

ان اهم مشكلة واجهتها السياسة الامريكية في العراق في الجانب الامني تتمثل في ضعف الجانب الاستخباراتي . وعمل الاستخبارات يعني تحليل المعلومات ، وتهدف عمليات تنسيق المعلومات الى تركيز المعلومات التي تم جمعها من مصادر متعددة مختلفة ، وترتيبها بحسب مواضيعها ، ووضع البيانات المبعثرة المختلفة التي قد لا تعني شيئا لتصبح موضوعا له معنى . (37)

وبما ان السياسات الناجحة تنتج عن قرارات عقلانية رشيدة ناتجة عن تراكم كمي وتحسن نوعي في المتاح من المعلومات ، فقد بات الحصول على المعلومات الدقيقة حاجة حيوية لاجهزة الاستخبارات ، لتجنب مأزق المباغتة والعجز عن الاستعداد المسبق لمواجهة الاحتمالات السيئة . وبقدر تعلق الامر بالوظيفة الاساسية للاجهزة الاستخباراتية فانها تتركز على ضمان الامن . (38)

وفي هذا المجال المعلوماتي جاء في استراتيجية الامن القومي العراقي 2007 – 2010 ضمن الفقرة (اولاً) انشاء نظام توفير معلومات دقيقة وايصالها بالوقت الصحيح لاسناد المصالح الوطنية ما يأتي (تتطلب الديمقراطية والادارة الرشيدة ايصال معلومات دقيقة وكاملة في الوقت المناسب للمواطنين والمنظمات الخاصة ودوائر الحكومة ، وهو ايضا مهم لاستعادة الامن والازدهار في العراق . ستقوم الحكومة العراقية الفدرالية والدوائر التابعة لها والمؤسسات الامنية بانشاء انظمة معلومات وانظمة ادارة معلومات لزيادة الكفاءة والفعالية في تحقيق المهام) كما جاء في الفقرة (ثانيا) ادارة عمليات معلوماتية للتاثير على الجمهور المتلقي ما نصه (ان العمليات المعلوماتية هي عنصر مكمل لسعي الحكومة للتاثير على المجاميع المؤيدة والمضادة. يعتبر المجال المعلوماتي في الاستراتيجية الحديثة وفن الحرب موازيا للمجالات الدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية، ولذلك فان حكومة العراق والقوات الامنية ستقوم بعمليات معلوماتية للتاثير على انظمة المعلومات المعادية وفي نفس الوقت تدافع عن انظمة معلوماتها تجاه الهجمات المضادة. ستبذل الحكومة العراقية جهودا خاصة لمنع نشر وتداول المعلومات الخاطئة والاعمال الدعائية التي كانت رائجة في زمن النظام السابق).(39)

ومع ذلك فانه نتيجة العنف والارهاب ، يقابله حملة واسعة في التشويش المضاد ، اوجد جوا من عدم الثقة لدى الرأي العام ، مما هيأ الاجواء لاستمرار اعمال العنف ، لاسيما وان عمليات ارهاب وعنف كبرى سجلت ضد مجهول ولم يكشف النقاب عنها.(40)

ان هذا الخلل الذي تسببت به السياسات الامنية الامريكية في العراق في الجانب المعلوماتي والذي اثر بصورة سلبية على الوضع الامني في العراق تتطلب عملية معالجته مجموعة من الخطوات منها:

أ. تطوير الرصد الامني : اذ يعد الرصد الامني من الدعامات الرئيسة لهذا المحور المهم عند مواجهة اي عمل ارهابي سواء كان وشيك الوقوع او حال الوقوع. وتقوم عمليات الرصد على محورين:

- الرصد من الداخل، ويعتمد على كفاءة عناصر جمع المعلومات والتنبؤ.
- الرصد الخارجي، ويعتمد اساسا على فكرة التعاون .

وتشمل عمليات الرصد جمع المعلومات عن المنظمات الارهابية وتجميعها وتصنيفها سواء اكانت المنظمات تعمل بالداخل ام بالخارج، واستيفاء المعلومات عن عناصرها وجنسيات افرادها وتدريباتهم وانواع الاسلحة التي تستخدمها هذه المنظمات ووسائل تمويلها ومدربيها ، ومدى الكفاءة في استخدام الاساليب، واساليب عملها، والاهداف التي تسعى الى تحقيقها ، والاستراتيجية العامة التي تحكم عملها ، وخططها والعناصر المتعاطفة معها ، وغيرها من انواع المعلومات الاخرى .

ب. وجود جهاز متخصص يناط به رصد المعلومات وتجميعها من الداخل ام من الخارج ، وبالتالي له صلاحيات خاصة تؤهله لاتخاذ قرار ملزم بصلاحيات معينة . وبناء على التنسيق الجيد والمستمر بين اجهزة الرصد وتجميع المعلومات وتحليلها وتبادلها يتحقق اكبر قدر من الامن الوقائي . (41)

رابعا : الاثار غير المباشرة للسياسات الامنيةالامريكية في العراق

إن الحديث عن الانعكاسات غير المباشرة يتشعب ويتشابك مع الكثير من مختلف جوانب الحياة، فهذه الآثار تمتد في تأثيرها ليس في حاضر الفرد والمجتمع العراقي فقط وإنما حتى إلى مستقبله بل وربما على بعض المجتمعات في الدول المجاورة.(42)

فقد اسهم تردي الوضع الأمني والسياسي العراقي في عدم استقرار واقع الانسان العراقي، اذ تراجعت لديه فكرة المواطنة وترسخت في منهجه الهوية الضيقة وهو ما انعكس في سلوكه وأداءه السياسي، اذ اصبح الاستقطاب الطائفي والعرقي واضحا، وأيا كانت أسباب التراجع في مفهوم الهوية الوطنية سواء ما يتعلق منها بسياسات الحرمان والقهر التي مورست ضده سابقا او لممارسات التعذيب والقتل على الهوية التي مارستها الجماعات الارهابية، او بحكم سياسات التفكيك التي مارستها سلطات الاحتلال الامريكي للبنية الاجتماعية العراقية، فان الساحة العراقية هددتها صراعات طائفية وعرقية ، التي يبدو ان أطرافا محلية واقليمية ودولية غذتها بقوة كل وفق حساباته الخاصة . (43)

فضلا عن ذلك يدرك العراقيون جيدا" ان الكثير من العمليات التي استهدفت تجمعات مدنية عراقية ، وبيوت عبادة على انواعها انما يقف وراءها اطراف خارجية ، وذلك لتحقيق اهداف مختلفة . (44)

بل ان هناك من يحمل السياسة الامريكية في العراق مسؤولية ماحصل في يونيو / حزيران 2014 عندما سيطر تنظيم داعش الارهابي على مدن عراقية ، وحتى الدعم الذي قدمته الولايات المتحدة للقوات العراقية عند استعادتها لهذه المدن والتي انتهت عملية استعادتها مع نهاية عام 2017، فانه لم يكن بالحجم الذي يدل على جدية الولايات المتحدة في تقديم العون للعراق عن حاجته لذلك.

ان هذه الاثار غير المباشرة للسياسات الامنية الامريكية في العراق قد يبقى لها تاثير في المستقبل على الوضع الامني في العراق ، بل وعلى مختلف جوانب الحياة في البلد ، فهي اثار ذات بعد استراتيجي .

الاستنتـــاج:

يتضح من ذلك ان اثار السياسات الامنية الامريكية في العراق التي امتدت للحقبة من ابريل / نيسان 2003 الى نهاية العام 2011 لن تنتهي مع انتهاء انسحاب القوات الامريكية من العراق ، بل سوف تمتد الى حقب زمنية طويلة جدا وفي جوانب متعددة لن تقتصر على الملف الامني بل تشمل الملفات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية وغيرها من جوانب الحياة في العراق.

ومع ذلك فان الاثار ذات البعد الاستراتيجي والامني تبقى لها الاهمية الخاصة، اذ انها تشكل مشكلة يصعب حلها، فقد عملت الولايات المتحدة على ايجاد ثغرات في البناء الاستراتيجي الامني للعراق لم تستطيع كل الجهود التي بذلت من الجانب العراقي على سدها. كما ان الانطلاق في معالجة باقي المشكلات التي خلفتها السياسات الامريكية في الجوانب الاخرى لا يمكن ان يبدأ ما لم تعالج المشكلة الاستراتيجية في الملف الامني العراقي.

الهوامـــش :

(1) عبدالجبار كريم عبدالامير ، السياسة الخارجية الامريكية حيال الخليج العربي بعد عام 2003 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم السياسية / جامعة النهرين ، 2011 ، ص 192 .

(2) طالب حسين حافظ، " العنف السياسي في العراق " مجلة الدراسات الدولية ، العدد 41 ، مركز الدراسات الدولية / جامعة بغداد، تموز / يوليو 2009 ، ص 116 .

(3) الغزو الامريكي للعراق، ويكيبيديا الموسوعة الحرة ،www.yahoo.com .

(4) افياء وطن عنيد الزيادي، العلاقة بين العراق والامم المتحدة في ضوء الفصل السابع بعد عام 2003 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم السياسية / جامعة بغداد ، 2011 ، ص 115 .

(5) عبدالجبار كريم عبدالامير ، مصدر سبق ذكره ، ص 200 .

(6) افياء وطن عنيد الزيادي ، مصدر سبق ذكره ، ص 123 .

(7) المصدر نفسه ، ص 134 .

(8) المصدر نفسه ، ص ص 135 – 136 .

(9) د ايناس عبدالسادة علي العنزي، "الاستراتيجية الامريكية وادارة صراعات الارادات السياسية على الساحة العراقية". مجلة دراسات دولية ، العدد 41 ، مركز الدراسات الدولية / جامعة بغداد ، تموز / يوليو 2009 ، ص 88 .

(10) المصدر نفسه ، ص 89 .

(11) عدنان شهاب حمد ، " عسكرة المجتمع وخطورتها " ، مجلة دراسات عراقية ، العدد 9 ، مركز العراق للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، بغداد ، تموز 2009 ، ص 40 .

(12) د حسان محمد شفيق، " مقومات بناء الدولة في العراق (الامكانات والتحديات)"، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية /جامعة بغداد، كانون الثاني / حزيران 2007 ، ص 128 .

(13) عدنان شهاب حمد ، مصدر سبق ذكره ، ص 40 .

(14) د كوثر عباس الربيعي، "الانسحاب الاميركي من العراق ومعادلة الامن والسيادة"، في استراتيجية بناء دولة العراق بعد الانسحاب الامريكي ، بيت الحكمة ، بغداد 2011 ، ص 569 .

(15) استراتيجية الامن القومي العراقي 2007–2010، مستشارية الامن القومي، جمهورية العراق، ص ص 16– 17.

(16) افياء وطن عنيد الزيادي ، مصدر سبق ذكره ، ص ص 138 – 139 .

(17) عبدالجبار كريم عبدالامير ، مصدر سبق ذكره ، ص 205 .

(18) المصدر نفسه ، ص ص 208 – 209 .

(19) صالح عثمان خضر ، الارهاب الدولي البداية والتطور ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاركان المشتركة / جامعة الدفاع الوطني ، بغداد ، 2007 ، ص 29 .

(20) المصدر نفسه ، ص 41 .

(21) طالب حسين حافظ، مصدر سبق ذكره ، ص ص 117 – 119 .

(22) د ياسين سعد محمد البكري، "احتمالات الانسحاب الامريكي ومستقبل النظام السياسي في العراق " ، مجلة معين، العدد 1، المجموعة العراقية للدراسات الاستراتيجية ، بغداد ، تشرين الثاني 2011 ، ص ص 78 79 .

(23) استراتيجية الامن القومي العراقي 2007 – 2010 ، مصدر سبق ذكره ، ص 5 .

(24) د عامر هاشم عواد ، الواقع السياسي وتداعياته على التخطيط الاستراتيجي للدولة العراقية ، في استراتيجية بناء دولة العراق بعد الانسحاب الامريكي ، بيت الحكمة ، بغداد ، 2011 ، ص ص 34 – 35 .

(25) اسعد نجم عبود ، الرؤية الامريكية لامن الخليج العربي ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الدفاع الوطني / جامعة الدفاع الوطني ، بغداد ، 2008 ، ص ص 215 – 216 .

(26) استراتيجية الامن القومي العراقي 2007 – 2010 ، مصدر سبق ذكره ، ص 10 .

(27) المصدر نفسه ، ص ص 18 – 19 .

(28) عبدالجبار كريم عبدالامير ، ص ص 200 – 201 .

(29) عدنان شهاب حمد ، مصدر سبق ذكره ، ص ص 40 – 41 .

(30) طالب حسين حافظ ، مصدر سبق ذكره . ص 103 .

(31) استراتيجية الامن القومي العراقي 2007– 2010 ، مصدر سبق ذكره ، ص 18 .

(32) د ياسين محمد البكري ، مصدر سبق ذكره ، ص 87 .

(33) واثق سالم الهاشمي، "التحديات التي تواجه العراق بعد الانسحاب الامريكي المفترض من العراق " ، مجلة معين، العدد 1، المجموعة العراقية للدراسات الاستراتيجية ، بغداد ، تشرين الثاني 2011 ، ص 11 .

(34) محمود احمد عزت البياتي ، مرتكزات الدفاع والامن في بناء الدولة العراقية الوطنية ، في استراتيجيات بناء دولة العراق بعد الانسحاب الامريكي ، بيت الحكمة ، بغداد ، 2011 ، ص 339 .

(35) المصدر نفسه ، ص 342 – 344 .

(36) وليد عبدالجبار العنبكي، الاطار الاستراتيجي في بناء الجيش العراقي بعد الانسحاب الامريكي ، في استراتيجيات بناء دولة العراق بعد الانسحاب الامريكي ، بيت الحكمة ، بغداد ، 2011 ، ص 387 .

(37) صباح عبدالحميد الشيخلي ، معيار الوطنية والمواطنة في تشكيل الاجهزة الامنية العراقية ، في استراتيجيات بناء دولة العراق بعد الانسحاب الامريكي ، بيت الحكمة ، بغداد ، 2011 ، ص 364 .

(38) د علي عباس مراد ، "الامن والمعلومات"، مجلة دراسات عراقية ، العدد 7 ، مركز العراق للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، بغداد ، حزيران 2007 ، ص 28 .

(39) استراتيجية الامن القومي العراقي 2007 – 2010 ، مصدر سبق ذكره ، ص 28 .

(40) طالب حسين حافظ ، مصدر سبق ذكره ، ص 119 .

(41) صالح عثمان خضر ، مصدر سبق ذكره ، ص ص 59 – 60 .

(42) عبدالرزاق محمود الهيتي ، انعكاسات الاحتلال الامريكي – البريطاني على التنمية الاجتماعية في العراق ، مجلة الباحث، كلية الاداب / جامعة اب ، 2007، www.almuhajir.com .

(43) د دهام محمد العزاوي ، الاحتلال الامريكي وابعاد الموقف الاقليمي في العراق ، المركز العراقي للدراسات الاستراتيجية ، www.Yazoor.com .

(44) معن بشور، مستقبل المقاومة العراقية ، www.yahoo.com .